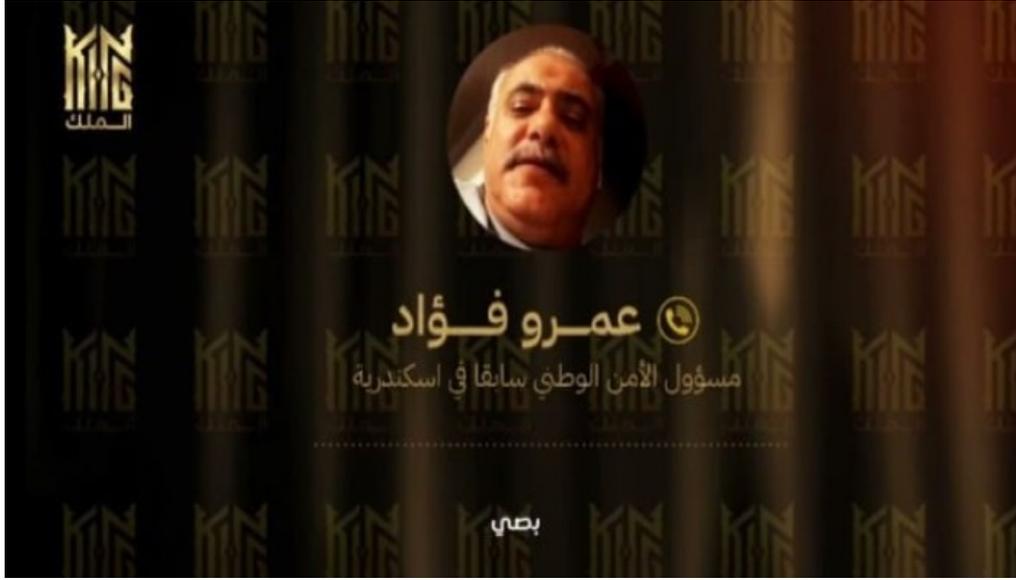


# تسريبات "الملك" تكشف ارتباك الأجهزة في مصر | فيديو ضابط الأمن الوطني عمرو فؤاد فضيحة جديدة وسط صراعات خفية



الاثنين 23 مارس 2026 03:20 م

لم تعد التسريبات في مصر مجرد وقائع معزولة، بل تحولت إلى أداة سياسية تعكس طبيعة الصراع داخل الأجهزة | الفيديو المنسوب للواء عمرو فؤاد فجّر موجة جدل واسعة، ليس بسبب مضمونه فقط، بل بسبب توقيته، وردود الفعل الرسمية، والأسئلة التي طرحها حول من يملك التسجيلات ولماذا تظهر في هذا التوقيت |

## تسريب يشعل الجدل ويكسر الحواجز

بدأت القصة مع تغريدة لحزب "تكنوقراط مصر"، أعلن فيها نشر تسريب منسوب للواء عمرو فؤاد، مع الإشارة إلى حذف جزء "غير أخلاقي"، ما اعتبره متابعون كسراً واضحاً لحاجز الخوف من نشر مواد تخص قيادات أمنية |

تسريب للواء عمرو فؤاد مسؤول قطاع الأمن الوطني  
حساب الملك يذيع تسريب جديد  
لواء عمرو فؤاد مسؤول قطاع الأمن الوطني سابقاً  
وحالياً مسؤول بإدارة التحريات بالجوازات في العباسية  
نعتذر عن حذف الجزء الاخير الخاص باشياء غير أخلاقية لسيادة اللواء [pic.twitter.com/0mC2jGEGFj](https://pic.twitter.com/0mC2jGEGFj)  
— حزب تكنوقراط مصر (@March\_19\_2026) egyptian technocrats

هذا الطرح لم يتوقف عند نشر الفيديو، بل فتح باباً أوسع للنقاش حول طبيعة ما يُخفى عن الجمهور | تفاعل طارق حبيب مع الواقعة بالقول إن ما لا يظهر في الأعمال الدرامية يظهر في تسريبات الواقع، في إشارة إلى وجود ما هو أعمق داخل مؤسسات الدولة |

في المقابل، عكست تعليقات أخرى حالة من السخرية والغضب الشعبي، حيث تساءل أحد الحسابات بشكل مباشر عن مضمون الفيديو وهوية الأشخاص الواردين فيه، في لغة تعكس تراجع هيبة المؤسسات أمام الجمهور |

انا مقتنع ان كلهم مرضى واقذار وفشلة معاه كل هذه السلطة ومع ذلك حنة جلدة او عضلة في جسمه مستعبدها ومعذباها رغم ان مهنته تعذيب الابرياء  
عندي سؤال فضولي هو ليه كل عرص فيهم بيقدم بيان عن مهام وظيفته علما ان عملهم تتبع اي محاولة اختراق  
السؤال الاخطر هو مين ده الكيوت يا عمرو فؤاد ؟  
— الله أكبر <معاذ> الحمد لله (@TOPISTOP99) March 20, 2026

يرى الباحث في الإعلام السياسي الدكتور محمود خليل أن "تحول التسريبات إلى مادة ترفيه وسخرية يعكس الصورة الذهنية للأجهزة، وليس فقط أزمة محتوى"، مضيفاً أن "خطورة الأمر تكمن في فقدان السيطرة على الرواية العامة".

هذا التفاعل الشعبي الساخر يشير إلى تحول نوعي في علاقة الجمهور بالمؤسسات الأمنية، حيث لم تعد هذه الأجهزة محصنة من النقد أو التداول غير الرسمي |

رد الفعل الرسمي جاء سريعًا عبر بيان لوزارة الداخلية ينفي صحة الفيديو، ويؤكد أن الضابط المعني "على المعاش". لكن هذا النفي لم ينجح، خاصة مع رد حساب "الملك" بسخرية، متسائلًا عن طبيعة النفي، وهل يتعلق بالبركة أم بوضع الضابط الوظيفي.

هذا التناقض فتح الباب أمام التشكيك في الرواية الرسمية، وأثار تساؤلات حول قدرة الدولة على إدارة أزمات التسريبات. كما كشف عن ارتباك واضح في التعامل الإعلامي مع الواقعة.

في هذا السياق، طرح حساب EGYPUNZ@ تحليلًا يربط ظهور التسريبات بتوقيات الضغط على النظام، معتبرًا أن هذه المواد قد تكون جزءًا من آلية داخلية لإعادة ضبط التوازن أو توجيه رسائل داخل الأجهزة.

هذا الطرح يعزز فرضية أن التسريبات ليست دائمًا خارجية، بل قد تكون أداة ضمن صراعات داخلية. كما أشار حساب آخر إلى أن الأزمة تتجاوز الصراع بين تيارات سياسية، وتمس بنية الدولة نفسها.

يقول الخبير الأمني اللواء فؤاد علام إن "الأجهزة تمتلك بطبيعتها قدرات تسجيل ورمز، لكن توظيف هذه الأدوات خارج الأطر المؤسسية يعكس خللًا في إدارة الصراع الداخلي"، مضيفًا أن "أي تسريب بهذا الحجم لا يمكن اعتباره حدثًا فرديًا".

هذا التقدير يضع الواقعة في سياق أوسع، يتعلق بكيفية استخدام المعلومات الحساسة داخل منظومة الحكم.

### سياق أوسع: فضائح متكررة وأسئلة عن المنظومة

لم تأت واقعة عمرو فؤاد في فراغ، بل تزامنت مع تداول قضايا أخرى تُستخدم في النقاش العام كدليل على ما يُوصف بتفكك المنظومة الأخلاقية داخل دوائر قريبة من السلطة.

من بين هذه القضايا، واقعة الإعلامية داليا فؤاد، التي ضُبطت في منزلها مواد مخدرة بكميات كبيرة بلغت نحو 180 لترًا، بقيمة تصل إلى 145 مليون جنيه، قبل أن تخرج من السجن، في سياق يربطه البعض بملفات نفوذ.

كما أعاد متابعون تداول فيديو لابن اللواء نادر فؤاد في أبريل 2025، يظهر فيه وهو يعتدي لفظيًا على أحد المواطنين ويحطم سيارته، في مشهد يعكس إحساسًا بالحصانة.

كذلك عادت إلى الواجهة واقعة الفنان محمد فؤاد في أغسطس 2024، بعد اعتدائه على طبيب داخل مستشفى عين شمس، وهي حوادث تُستخدم في الجدل العام كأمثلة على غياب المساءلة.

يرى الباحث السياسي الدكتور عمرو الشوبكي أن "تكرار هذه الوقائع في النقاش العام يعكس أزمة ثقة متراكمة، حيث تتحول الحوادث الفردية إلى مؤشرات على خلل أوسع في بنية السلطة".

في خلفية كل ذلك، يبرز السؤال المركزي: من يسجل ومن يسرب ولماذا الآن؟ الإجابة، وفق تقديرات متعددة، لا تتعلق بشخص بعينه، بل بمنظومة تمتلك أدوات رقابية واسعة، وتستخدمها أحيانًا في لحظات محددة.

تشير هذه القراءة إلى أن التسريبات قد تُستخدم كأداة لضبط الإيقاع الداخلي، أو لتصفية حسابات، أو حتى لتحويل الانتباه عن أزمات أكبر. في هذه الحالة، يتحول الضابط من فاعل داخل المنظومة إلى هدف محتمل لأدواتها.

في المحصلة، تكشف واقعة "الملك" عن مشهد معقد، تتداخل فيه السياسة بالأمن بالإعلام، في ظل غياب رواية رسمية مقنعة. وبين النفي والسخرية والتأويل، تبقى التسريبات مؤشرًا على صراع لم يعد خفيًا، بل بات يظهر تدريجيًا إلى العلن.